

المفعلة عند النحاة

صالح الدين الزعبلاني

المفاعلة مصدر من مصادر (فاعل) ، تقول فاعل يفاعل مفاعلة كقاتل يقاتل مقاتلة ، وهو المصدر القياسي بالاجماع ، ولفاعل مصادر أخرى هي :

الفعال بكسر أوله ، وهو كثير في الاستعمال ، تقول يقاتل قتالا ، ولا يطرد . وهو ينذر فيما أوله الياء ، تقول ياسر يياسر مياسرة ولا تقول يساراً ، وقد سمع هذا في (ياوم) ، تقول : ياوم يياوم مياومة ويواماً . وجاء في الهمع للإمام السيوطي (١٦٧/٢) : « ولفاعل فعال بكسر الفاء وتخفيف العين ، ومفاعلة كقاتل قتالا ومقاتلة . ويلزم مفاعلة فيما فاءه ياء كياسر مياسرة ، ونذر فيه فعال كياوم يواماً » وفي شرح الشافية للرضي : « ولا يجيء فعال فيما فاءه ياء للاستثقال فلا يقال يسار في ياسر » .

والفعال بالياء مصدر فاعل ، وهو قليل في الاستعمال ، فقد ذهب سيبويه إلى أن الأصل في (فعال) بالكسر والتخفيف هو (الفيعال) بالياء ، إذ قال : أنهم حذفوا الياء التي جاء بها أهل اليمن ، وعللوا تقديم (الفعال) بالكسر والتخفيف ، على (الفيعال) بالياء ، بكثرة استعماله . وذهب آخرون أن الأصل هو (الفعال) بالكسر والتخفيف لأن حروف الفعل ، أي الفعل الماضي ، ثابتة فيه ، وأن (الفيعال) بالياء هو الفرع لأن الياء قد حصلت باشباع كسرة الفاء ، وهو المختار عند الزمخشري صاحب الكشاف ، وأن الفيعال بالياء لغة اليمن وحدهم والفعال بلا ياء لغة سواهم . على أن الفعال والفاعلة لا يطردان على كل حال . قال ابن سيده في المخصص (١٤-١٨٥/١٨٦) : « واللازم عند سيبويه في مصدر فاعلت المفاعلة ، وقد يدعون الفيعال والفعال في مصدره ، ولا يدعون مفاعلة . وقالوا جالسته مجالسة وقاعدته مقاعدة ولم يسمع جلاساً ولا جيلاساً ، ولا قيعاداً ولا قعاداً » .

والمصدر الرابع لفاعل بعد المفاعلة والفعال هو الفعّال بكسر الفاء وتشديد العين، وموزون ذلك من (قاتل) قاتلة مقاتلة وقتالا وقتيالا بالياء وقتالا بتشديد التاء . وجاء من ذلك (المراء) بكسر الميم وتشديد الراء تقول ماريته ممرارة ومراء بالتخفيف ومراء بالياء كما جاء مراء بالتشديد ذكر هذا في شرح البناء للكفوي حكاية عن التفتازاني في تأسيسه . على أنه شاذ في المفاعلة . وجاء (كذاب) بكسر أوله وتشديد ثانيه في التنزيل فلم يحمل على المكاذبة بسبب شذوذه فيها . قال تعالى: (وكذبوا بآياتنا كذابا - النبأ / ٢٨) فقال الجوهري في الصحاح « وقوله تعالى كذابا أحد مصادر فعّل بالتشديد » . وقال الامام البيضاوي : وكذبوا بآياتنا كذابا : تكذيباً . وفعّال بكسر أوله وتشديد ثانيه بمعنى تفعيل مطّرد ، شائع في كلام الفصحاء » . وجاء في التنزيل (لا يسمعون فيها لغواً ولا كذاباً - النبأ / ٣٥) فقال الراغب في مفرداته « ولا كذابا ، الكذاب بتشديد الذال التكذيب » .

وجاء في شرح الشافية للرضي : « وجاء كذاب هذا وان لم يكن مطرداً كالتفعيل ، لكنه هو القياس ، كما مر في شرح الكافية . قال سيبويه : أصل تفعيل فعّال جعلوا التاء في أوله عوضاً من الحرف الزائد ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الافعال ، فغيروا آخره كما غيروا أوله . . . ولم يجيء فعال بكسر أوله وتشديد ثانيه في غير المصدر الا مبدلاً من أول مضعفه ياء نحو قيراط ودينار وديوان . وأما المصدر فانه لم يبدل فيه ليكون كالفعل . وفعّال بكسر أوله وتشديد ثانيه في مصدر فعّل بالتشديد ، وفيعال بالياء وفعال بالكسر والتخفيف في فاعل ، وتفعال في تفعّل بالتشديد ، وان كانت قياساً لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء منها - ٥٨ - ٥٩ » .

ويستنبط مما تقدم أن (المفاعلة) هو المصدر القياسي لفاعل . واذا عرفنا أن مصدر غير الثلاثي مشتق من الماضي باتفاق البصريين والكوفيين ، فالاشتقاق من الشيء بالاشتقاق الصغير يشق اما بزيادة الحركة أو الحرف ، فمصدر (فاعل) مشتق من ماضيه بزيادة الميم في الأول ، لتقارب الميم والفاء مخرجاً ، كما يقول النحاة ، وبزيادة التاء في الآخر لشيوعها في كثير من المصادر كعدة واستقامة .

ولكن ما الذي تعنيه المفاعلة ؟

الذي تعنيه (المفاعلة) غالباً ، كما قرره النحاة ، هو (المشاركة) ، ولكن ما الذي تعنيه هذه المشاركة ؟ أقول ذكر الامام الرضي في شرح الشافية أمثلة مختلفة للمفاعلة التي تعني المشاركة منها أن تكون المفاعلة للمشاركة فعلاً وهو يريد بالمشاركة هنا أن يقع التشارك بين اثنين ، بحيث يوقع أحدهما بالآخر فعلاً فيقابله هذا بمثل هذا الفعل ، كقولك (ضارب زيد عمراً) أو شاتمه أو قاتله . وقد اشترط لذلك أن يكون (المفاعل) بفتح العين ، أي الذي شورك في الضرب وهو (عمرو) هو المفعول في أصل الفعل الثلاثي من قولك (ضرب زيد عمراً) فيكون الفعل قد اكتفى بعد تحوله الى صيغة (فاعل) بأن أفاد المشاركة على الوجه المذكور ، ولم يتجاوز في تعديده المفعول الواحد الذي كان يتعدى اليه .

ومثل ضاربت فلاناً شافهته وفاوهته وخاطبته وواجهته وفاوضته وباشته وذاكرته
وثافنته وقاولته . . .

وزاد الامام محمد الكفوي في كتابه (شرح البناء) في شرح المثال ، فقال ان قولك
(ضارب زيد عمراً) قد دل صريحاً على صدور الضرب من زيد على وجه (الغالبية)
ووقوعه على عمرو . كما دل ضمناً على صدوره من عمرو على وجه (المغلوبة) ووقوعه
على زيد ، فيكون كل منهما فاعلاً ومفعولاً . لكن الغالب يكون فاعلاً والمفعول مفعولاً لفظاً ،
وبالعكس معنى . وهكذا ذهب الكفوي الى اعتداد (زيد) فاعلاً لفظاً (أي لفظاً ومعنى)
واعتماد عمرو مفعولاً لفظاً (أي لفظاً ومعنى) ، والى جعل (زيد) مفعولاً معنى أو ضمناً ،
و (عمرو) فاعلاً معنى أو ضمناً .

ويأتي الرضي بمثال آخر هو (جاذبت فلاناً الثوب) ، وأصله (جذبت الثوب) ،
فيقول انه ليس من قبيل المشاركة في (المضاربة) . ذلك أن (المضارب) بفتح الراء ، وهو
(عمرو) هو المفعول في الفعل الثلاثي من قولك (ضرب زيد عمراً) ، وهكذا ظل
للمضاربة مفعول واحد ، أما (المجاذب) بفتح الذال فليس هو المفعول في الفعل الثلاثي
من قولك (جذبت الثوب) فقد ضمت المشاركة ها هنا الى المفعول الأصلي وهو (الثوب)
مفعولاً آخر هو (فلان) فأصبح للمجازبة مفعولان . وقد حصل التشارك في الجذب هنا ولكن
بين المتكلم وفلان ، فهما قد تنافسا في جذب الثوب .

ونظير ذلك (نازعت فلاناً الحديث) أي جاذبته آياه . اذ ليست المشاركة فيه
كالمشاركة في المضاربة ، ذلك أن (المنازع) هنا بفتح الزاي ، وهو (فلان) ليس هو المفعول
في الفعل الثلاثي من قولك (نزع الحديث) ، وهو (الحديث) . فقد جرى التشارك في
النزع هنا بين المتكلم وفلان أيضاً فهما قد تنافسا في نزع الحديث .

ويتبين مما تقدم أنه اذا كانت المشاركة في المضاربة قد أفادت ايقاع أصل الفعل من
المتضاربين أحدهما على الآخر ، فان المشاركة في المجازبة والمنازعة قد أفادت منافسة
المتجاذبين والمتنازعين في ايقاع الفعل على مفعول آخر هو الثوب أو الحديث . والأصول
الثلاثية لأفعال المشاركة هنا متعددة وهي ضرب وجذب ونزع .

وثمة أفعال للمشاركة اشتقت من ثلاثي لازم ، كقولك (ساير) ذلك أنه من (سار) ،
تقول (سايرته في البرية) ، والمسايرة هنا مشاركة قد وقع الفعل فيها من اثنين ، لكنه
لم يقع من أحدهما على الآخر . فالمساير بكسر الياء لم يوقع أصل الفعل على المسائر
بفتح الياء ، كما لم يوقع جاذب أصل فعله على المجاذب بفتح الذال .

ومثال آخر جاء به الرضي هو (كارت فلاناً) أو (شاعرت فلاناً) ، وفعلهما من
الثلاثي المجرد لازم . وقد اشبهت المشاركة هنا مشاركة المضاربة لأن (المفاعل) فيهما
بكسر العين قد أوقع أصل الفعل على (المفاعل) بفتح العين كالمضارب ، بكسر الراء ،

الذي أوقع فعل الضرب على المضارب بفتح الراء ، خلافا لما ذكر في (المجاذب والمسائر)
بكسر الياء فانهما لم يوقعا أصل الفعل على (المجاذب والمسائر) بفتح الياء .

وليس كل ما جاء على (فاعل) هو من أفعال المشاركة . فقد بقي من أمثلة الرضي
في (المفاعلة) مثال ، هو من أقوال عليّ (رض) ، قال الرضي : « وقد يكون ما زاد من
المفعول في باب المفاعلة هو المعامل بفتح الميم ، بأصل الفعل ، لا على وجه المشاركة ، كما
في قول علي ، رضي الله عنه ، كاشفتك الفطاعات ، وقولك عاودته وراجعتة . » . فقد
اتفق في (المكاشفة) ، على ما يقول الرضي ، أن يكون ما زاد من المفعول في باب المفاعلة
هو (المعامل) بفتح الميم في أصل الفعل ، وأن تكون المفاعلة على غير وجه مشاركة .
فأنت تقول (كاشفتك العظات) كما ورد النص في نهج البلاغة (٢٤١ / ٢) ، وتقديره
(كاشفتك بالعظات) ، وأصله في الفعل الثلاثي ، (كشفت لك العظات) . فالذي زاد
من المفعول بتحويل (كشف) الى (كاشف) هو (ضمير المخاطب) أي الكاف ، ولا مشاركة
للمخاطب في الكشف ، خلافاً لقولك (جاذبتك الثوب) فالمفعول المزيد في المفاعلة ، (وهو ضمير
المخاطب) مشارك في الجذب . وهكذا (عاودتك في كذا) و (راجعتك في كذا) فإن المخاطب
ليس مشاركاً في المود أو الرجوع . ولا يخفى أن (عاودتك وراجعتك) من أفعال
الموالة والمداومة ، ففي الصباح (يعاودها أي يرجع اليها مرة بعد مرة) ، وقال (راجعتة :
عاودته) . فمكاشفتك فلاناً بكذا موالة الكشف له ومعاودة فلان ومراجعتة موالة
العود والرجوع اليه حيناً بعد حين . قال ابن أبي حديد في شرح قول الامام علي (ولقد
كاشفتك العظات وأذنتك على سواء) : « والعظات جمع عظة ، وهو منصوب على
نزع الخافض » أي أن تقديره (كاشفتك بالعظات) ، وأردف : « وروي العظات بالرفع ،
على أنه فاعل ، أي كاشفتك العظات وأذنتك أي أعلمتك ، وعلى سواء : أي على عدل
وانصاف » . فمكاشفتك فلاناً موالة الكشف له .

ما جاء من المفاعلة لغير المشاركة :

ومما جاء به الرضي من المفاعلة في غير معنى المشاركة قولك (ضاعفته) بمعنى
(ضعفته) بالتشديد أي كثرت أضعافه ، وسافرت بمعنى سفرت أي خرجت الى السفر .
قال الرضي : « ولا بد في سافرت من المبالغة » ، وعندني أن في (المسافرة) معنى الموالة
كالمعاودة والمراجعة ، أي أن (سافر) بمعنى سفر عن المكان مسافة بعد مسافة . وذهب
الراغب في مفرداته مذهباً آخر فقال : « وسافر خُصَّ بالمفاعلة اعتباراً بأن الانسان قد سفر
عن المكان ، والمكان سفر عنه » ذلك أن (سفر) بمعنى خرج للارتحال أي بعد . والمختار أن
تكون (المدافعة) أيضاً موالة في الدفع .

وللمفاعلة في غير معنى المشاركة منحى آخر هو الصيرورة كما فاك الله اذا صيرك ذا
عافية . قال الرضي : « وقد يجيء بمعنى جعل الشيء ذا أصله كأفعل وفعل بالتشديد
نحو راعنا سمعك أي اجعله ذا رعاية لنا كأرعنا ، وصاعر خدّه جعله ذا صعر ، وعافاك

الله أي جعلك ذاعافية ، وعاقبت فلاناً أي جعلته ذا عقوبة ، وأكثر ما تجيء هذه الأبواب الثلاثة متعددة » . ويمكن أن تحمل (المباركة) على باب الصيرورة ، فبارك الله لك في هذا أي جعله مباركاً .

ولا بد في كل مفاعلة إذا كانت بمعنى أصلها الثلاثي من أن تحمل معنى زائداً على الأصل ، لزيادة لفظها كجاوز بمعنى جاز . فجاز الطريق لزم جوزه أي وسطه ، كما في المفردات ، قال الجوهري « جاز الموضع سلكه وسار فيه » ، أما جاوز الطريق فمعناه تجاوز جوزه أي وسطه ، كما ذهب إليه الراغب .

وبقي أن نذكر للمفاعلة ، في غير المشاركة ، معنى شائعاً في الاستعمال لم يشر إليه الرضي ، وقد ألح عليه بعض الأئمة ، فقد جاء في كتاب (البناء في علم التصريف) لمحمد الكفوي : « وذكر الكشف في بعض شروحه أن في هذا الباب معنى آخر كثير الاستعمال ، وهو أن يكون من أحد الطرفين صدور أصل الفعل ، ومن الطرف الآخر ما يقابله ، بناء على جعل ما يقابله قائماً مقامه ، كقولك بايع زيد عمراً ، فإن الصادر عن أحدهما البيع ، ومن الآخر الشراء » . أي أن معنى قولك (بايع زيد عمراً) صدور أصل الفعل وهو البيع ، ومن زيد ، وصدور ما يترتب عليه في مقابلة ذلك وهو الشراء ، من عمرو . ونحو ذلك قولك (ناوله) فقد صدر أصل الفعل وهو التناول بمعنى العطاء من أحدهما ، وصدر ما يترتب عليه في مقابلة ذلك من الآخر وهو الأخذ والتناول . ومن ذلك (المعاطاة) ففي اللسان (المعاطاة : المتناولة) فعاطاه الشيء معاطاة وعطاء بكسر العين ناوله أياه فتعاطاه أي تناوله .

وقد جاء في التنزيل (قاتلهم الله أنى يؤفكون - التوبة / ٣١) ولا تصح في مثل هذه المقاتلة مشاركة أو مقابلة . ففي (قاتل) هنا نسبة أصل الفعل إلى الفاعل حقيقة بلا اقتضاء مشاركة ، كما في تلخيص الأساس لعلي بن عثمان . فقاتلهم الله دعاء بمعنى أهلكهم ، والأصل في (فاعل) إذا جاء بمعنى (فعل) أن تكون نسبة أصل الفعل إلى الفاعل بطريق المجاز لا الحقيقة . قال علي بن عثمان : « ثبتت التباين بينهما على ما في بعض شروح الشافية » .

بعض ما جاء على فعال بالكسر مصدراً لفاعل

فعال بالكسر ليس بالضرورة مصدراً لفاعل فقد يكون اسماً غير مصدر مفرداً أو جمعاً ، وقد يكون مصدراً لفعل أيضاً . ويلتبس الأمر حيناً ، فيما جاء منه معتل العين ، أهو مصدر لهذا أم مصدر لذاك . فثمة (لاذ به) مثلاً بمعنى لما إليه واستتر به واختص ومصدره (اللوذ) بفتح فسكون . وجاء (لاوذ) على فاعل أيضاً . وسمع (اللواذ واللياذ) بكسر اللام فيهما ، على (فعال) بالكسر ، فأيهما مصدر (لاذ) الثلاثي ، أو مصدر (لاوذ) المزيد ؟ وجاء قام وقاوم وسمع من مصادرهما القوام والقيام بكسر القاف ، فأيهما مصدر الثلاثي أو مصدر المزيد ؟

جاء في الصحاح « لاذ به لجأ اليه وعاذبه ، وبابه قال ، ولياذاً أيضاً بالكسر » .
فتبين بهذا أن مصدر لاذ هو اللوذ كالتقول ، وهو اللياذ أيضاً بكسر أوله . وفي الصحاح :
« ولاوذ القوم ملاوذة ولواذاً أي لاذ بعضهم ببعض » . ومنه قوله تعالى : « قد يعلم الله
الذين يتسللون منكم لواذاً - النور/ ٣٦ - » ، وأردف : « ولو كان لاذ لقال ليذاً » ، أي أن
اللواذ في الآية مصدر لاوذ ، ولو كان مصدر لاذ لكان اللياذ . فاللياذ مصدر لاذ الثلاثي ،
واللواذ مصدر لاوذ على فاعل . وأكد ذلك الراغب في مفرداته فقال : « ولو كان من لاذ
يلوذ لقليل ليذاً ، إلا أن اللواذ هو فعال من لاوذ ، واللياذ من لاذ » . فلماذا قلبت الواو
ياء في اللياذ مصدر الثلاثي ولم تقلب في اللواذ مصدر لاوذ ؟

أقول القاعدة أن الواو تقلب ياء إذا وقعت حشواً بين كسرة وألف زائدة ، في المصدر
الأجوف الذي أعلت عين فعله . ومن ذلك لاذ وصام وعاد ، فان عين الفعل فيها أعلّ ،
وجاءت الواو في مصادرها حشواً بين كسرة وألف ، ولذا قيل لاذ ليذاً وصام صياماً وعاد
عياداً . على حين صحت العين في (لاوذ) ولذا قيل لاوذ لواذاً . وهكذا تقول جاور
جواراً وعواد عواداً . وقد جاء في اعراب القرآن لأبي البقاء عبدالله العكبري : « لواذاً
في قوله تعالى : يتسللون منكم لواذاً أويتسللون تسلاً ، وانما صحت الواو في لواذاً مع انكسار
ما قبلها لأنها تصح في الفعل الذي هو لاوذ ، ولو كان مصدر لاذ لكان ليذاً مثل صام
صياماً » .

وهكذا (قام) وأصله (قوم) بفتحتين ، كما كان (لاذ) أصله (لَوَذ) بفتحتين ،
ما دام قد أعلّ فمن حق مصدره أن يُعْلَ فيقال (قام قياماً) وأصل الياء في (قيام)
واو . ففي الأفعال لابن القوطية : « قام الى الشيء قوماً وقياماً نهض اليه » . أما (قاوم)
فمصدره المقاومة والقوام بالكسر ، اذ لم يعمل فعله ليعلّ مصدره . وقوام الشيء بالكسر
أيضاً عماده الذي يقوم به ، وقوام الأمر ملاكه . ولم تعلّ الواو هنا وكذلك في
سواك وسواء بكسر أولهما لانتفاء المصدرية . وقد جاء في الألفاظ الكتابية لعبدالرحمن بن
عيسى الهمداني (في باب الاعتصام) : « ولاذ به لواذاً وليذاً » . قال ابن خالويه : هذا
غلط والصواب أن تقول لاذ به ليذاً ولاوذ به لواذاً . ومنه قول القرآن الجليل : يتسللون
منكم لواذاً فليحذر . فالأول مثل قام قياماً والثاني مثل قاوم قواماً .

وقد شد في هذا الباب (نار) تقول نارت الظبية تنور نواراً بكسر النون أي نفرت .
ففي الأفعال لابن القوطية : « نار الشيء نياراً فانار : أضاء » وقد جاء هذا على القياس ،
لكنه قال كذلك : « نار نوراً بالفتح ونواراً بالكسر : نفر » ، فأتى به على غير قياس .
ومثل ذلك في الصحاح . قال الجوهري : « نُرْتُ من الشيء أنور نوراً بالفتح ونواراً بالكسر » .
وجاء في اللسان « النوار المصدر » بنون مفتوحة « والنوار الاسم » بنون مكسورة ، وفيه
تحريف والصواب ما جاء في التاج « والنوار بالكسر المصدر وبالفتح الاسم » كما يدل عليه
نصوص المعاجم ، ومنها الأفعال لابن القوطية والصحاح ، وسياق كلامها . كما شدّ شار الدابة

شواراً بالكسر اذا راضها • ففي القاموس : « شار العسل شواراً وشياراً استخرجه من الوقة » فجاء هذا على القياس • والوقبة النقرة في الصخر والكوة فيها العسل • لكنه جاء : شار الدابة شواراً وشياراً بكسر الشين فيهما اذا راضها ، فجاء هذا على غير قياس • ففي اللسان : « شارها شواراً بالفتح وشواراً بالكسر •• راضها أو ركبها عند العرض على مشتريها » وفي التاج مثل ذلك • ولا نطن لنار اذا نفر وشار اذا راض ثالثاً •

ونختم هذا الباب بما جاء في الهمع للامام السيوطي (٢٢١/٢) : « تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل مع العين موزون بفعال ، نحو قام قياماً وعاد عياداً ، بخلاف عين غير المصدر كصوان وسواك والمصدر المفتوح أوله كرواح أو المضموم كقوار أو المكسور الذي لم تعلّ عين فعله كلاوز لواذا وعاوود عواداً •• » •

ما القول في (آجر) بالمدّ ، هل هو (فاعل) أو (أفعل) ؟

أقول (آجر) بالمدّ اما (أفعل) واسم الفاعل منه (مؤجر) ومصدره (الايجار) على (افعال) ، واما (فاعل) فاسم الفاعل منه (مؤاجر) كمقاتل والمصدر (المؤاجرة) كالمقاتلة • وليس منه (اجار) كقتال ، فمصدر المفاعلة من (فاعل) قياس ، أما مصدر (الفاعل) بالكسر ، فهو سماع •

قال الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) : « ويخطئون من يقول أجّره الدار فهو مؤجّر بتشديد الجيم ، ويقولون : ان الصواب هو أجّره الدار فهو مؤجر ، لأن المعاجم كلها تقول ان الفعل هو: آجر ايجاراً ، لا أجّر تأجيراً • »

والغريب أن يذكر الأستاذ العدناني في معجمه (آجر) بلام مد على (فعّل) ويجعل اسم الفاعل منه على (مفعّل) بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، أي مؤجر ، والمصدر منه على (افعال) أي ايجار •

ولست أدري أي ناقد يقول : « أجّره الدار بلا مد فهو مؤجر » فيهدم كل ما قيل في القياس عن صوغ اسم الفاعل من الثلاثي ، بل أي معجم يمكن أن ينص أن (آجر) بلا مدّ ، مصدره (الايجار) فينقض كل ما أبهرمه الأئمة حول مصادر الفعل الثلاثي ؟ الا أن يكون في النص تحريف قد اتفق لمعجم فلا يعقل أن يشمل كل معجم ، فكيف يصرف الأستاذ قوله : « ان المعاجم كلها تقول ان الفعل آجر ايجاراً •• » •

وأغرب مما ذكرنا وأذهب في العجب قول الأستاذ العدناني : « وهناك الفعل آجر بالمد بمعنى آجر ولكن اسم الفاعل منه هو مؤجر أيضاً ، لا مؤاجر حسب القاعدة » ! فانظر الى قوله (أيضاً) فكيف يكون (مؤجر) اسم فاعل لـ (آجر وآجر) معاً ؟ فالمؤجر اسم فاعل من (آجر) اذا كان على (أفعل) ، وليس هو اسم فاعل من (آجر) على (فعل)

بحال من الأحوال ، لأن الفاعل من هذا هو (أجر) ، وإذا كان على (فاعل) فاسم الفاعل منه (مؤجر) ، فأي قاعدة هذه قد أوجبت أن يكون الفاعل من (أجر) على (مؤجر) سواء كانت زنته على (فاعل) أو (أفعل) ؟

وإذا كان الأستاذ قد قصد أن (أجر) بالمد على (أفعل) دون (فاعل) لأنه كذلك في (أجرت الدار) على ما ذهب إليه الزمخشري ، كما سيأتي إيضاحه ، فلماذا لم يُبن ولم يُفصح ، وأنى للقارئ أن يهتدي إلى ما يقوم في نفس الأستاذ ، وما يقع في خلده ؟

التصنيف في نسخ المعاجم :

بقي أن نقول إن الخطأ الذي حكاه الأستاذ العدناني بقوله (أجره فهو مؤجر) قد يكون أتى به من عثار المصباح : (واختصر الأزهرى على أجرته فهو مؤجر) . على أن هذا التصنيف قد تداركه المحقق في نسخة أخرى للمصباح طبعت سنة (١٣٤٢ هـ) ، إذ جاء فيها (واقتصر الأزهرى على أجرته فهو مؤجر) . ومثل هذا التصنيف قد عرض في التهذيب . قال الأزهرى (ج/ ١١) : « فأجرته أوجره إيجاراً فهو مؤجر » والصواب (أجرته أوجره إيجاراً) بالمد ، وهو واضح ، لا يذهب على القارئ المتأمل . والا فكيف يكون (فاعل) في عبارة التهذيب ، مضارعه (يفعل) بضم حرف المضارعة كيكرم أو يكون مصدره (الافعال) ؟

واتفق نظير ذلك في القاموس ، في مادة (وجب) . قال الفيروز آبادي : « وأوجب لك البيع مواجهة ووجاباً » وهو تصنيف ، والأصل فيه (واجب) لا (أوجب) لأن (أوجب) مصدره الإيجاب ، لا المواجهة والوجاب . وقد حكى القاموس ما حكاه عن اللحياني ، وعبارة اللحياني في (المحكم) محكمة ، وهي : « وقد أوجب البيع واستوجه ، وأوجب البيع مواجهة ووجاباً » . وقد أشار إلى تصنيف القاموس المحشي فقال : « هذا التصريف لا يُعرف في الدواوين ولا تقتضيه قواعد ، فإن مصدر أوجب الإيجاب ، والمواجهة والوجاب مقيسان في واجبه » .

وقد اعتذر صاحب التاج من تصنيف القاموس ، فقال : « إن المصنف ، أي صاحب القاموس ، لم يفعل . . لكنه أجف بكلام اللحياني » . وقد عجب من مثل هذا الاعتذار صاحب الجاسوس على القاموس ، فقال : « وهو اعتذار غريب ، فإن الاجحاف هو عين الغفلة » . وإذا عدنا إلى اللسان ألفينا فيه التصنيف نفسه إذ جاء فيه : « وأوجب البيع مواجهة ووجاباً » . وذكر صاحب الجاسوس أن اللسان قد أورده صحيحاً ، فلعل بعض نسخ اللسان قد عريت من هذا التصنيف .

القول في (أجر) متى يكون (أفعل) ومتى يكون (فاعل) ؟

في المعاجم : (أجرت الدار) من الثلاثي فانا أجر بالمد والدار مأجورة والمصدر الأجر . وثمة (أجرت الدار) بالمد من المزيد ، وهو ما من (أفعل) فانا مؤجر بالكسر والدار

مؤجرة بالفتح ، والمصدر الايجار ، واما من (فاعل) فأننا مؤاجر بكسر الجيم والدار مؤجرة بفتحها ، والمصدر المؤجرة •

قال صاحب المصباح : « وأجرت الدار والعبد » فأتى به من (فَعَلَ) • وقال : « وأجرت الدار والعبد من أفعل ، لا من فاعل ، ومنهم من يقول أجرت الدار على فاعل فيقول أجرت مؤجرة » • وقال صاحب الكلبيات أبو البقاء الكفوي : « واختلف في قولهم أجرت الدار أو الدابة بمعنى أكريتها ، هل هو أفعل أو فاعل ، والحق أنه بهذا المعنى مشترك بينهما لأنه جاء فيه لفتان ، أحدهما فاعل ومضارعه يؤاجر ، والأخرى أفعل ومضارعه يؤجر ، وجاء له مصدران : فالمؤجرة مصدر فاعل والايجار مصدر أفعل » • وأضاف المصباح فقال : « ويتعدى الى مفعولين فيقال أجرت زيداً الدار ، وأجرت الدار زيداً على القلب ، مثل أعطيت زيداً درهما وأعطيت درهماً زيداً ، ويقال أجرت من زيد الدار ، للتوكيد ، كما يقال بعث زيداً الدار وبعث من زيد الدار » •

والمملوك كالدار والعبد فقد جاء في اللسان : « وأجر المملوك يأجره فهو مأجور ، وأجره بالمد يؤجره ايجاراً ومؤجرة » • وقال ابن القطاع في كتاب الأفعال : (أجره الله أجرأ وأجره يؤجره ، والمملوك والأجير أعطيتهما أجرهما كذلك • وأجره يؤجره ، فصار صورة أفعل وفاعل واحدة - ص/ ٢١ » • ولم تفرق المعاجم بين الأجير والدار عامة فلم تخص أحدهما بأفعل أو فاعل ، وقد أطلق صاحب المتن للأجير الايجار والمؤجرة جميعاً •

وذهب جماعة الى التخصيص فخصوا (الدار) بالأفعال أي الايجار وعدوا الفعل الى اثنين ، وخصوا (الأجير) بالمفاعلة أي المؤجرة وعدوه الى واحد • قال الزمخشري في الأساس : « وأجرني فلان داره فاستأجرتها وهو مؤجر ولا تقل مؤاجر فانه خطأ قبيح ، وليس هذا فاعل ولكن أفعل ، وانما الذي هو فاعل قولك أجر الأجير مؤجرة كقولك شاهره وعارومه ، وكما يقال عامله وعاقده » •

وحكى ذلك صاحب المصباح فقال : « قال الزمخشري وأجرت الدار على أفعلت فأننا مؤجر ولا يقال مؤاجر فهو خطأ ، ويقال أجرت مؤجرة مثل عاملته معاملة وعاقدته معاقدة ، ولأن ما كان من فاعل في معنى المعاملة كالشاركة والمزارعة انما يتعدى لمفعول واحد ، ومؤجرة الأجير من ذلك ، فأجرت الدار والعبد من أفعل لا من فاعل • • • ويتعدى الى مفعولين فيقال أجرت زيداً الدار وأجرت الدار زيداً » •

وحكى ذلك صاحب الكلبيات أبو البقاء الكفوي فقال : « والمفهوم من - الأساس - وغيره اختصاص أجرت الدابة بباب أفعل ، واختصاص أجرت الأجير بباب فاعل • واسم الفاعل من الأول مؤجر بالكسر ، واسم المفعول مؤجر بالفتح • ومن الثاني اسم الفاعل مؤاجر بالكسر واسم المفعول مؤاجر بالفتح » •

خلاصة الرأي في الإيجار والمؤاجرة :

يتبين مما تقدم اختلاف الرأي في ذلك إذ ذهب جماعة الى جواز استعمال الإيجار والمؤاجرة للدار وآخرون الى جواز استعمالهما للأجير . وفرّق بعضهم فخص الإيجار بالدار والمؤاجرة بالأجير ، كما فعل الزمخشري وأيده الرضي في شرح الكافية . وحجة أولئك السماع وحجة هؤلاء أن المفاعلة في الأصل (مشاركة ومقابلة) في إيقاع أصل الفعل ، فهي تقتضي أن يكون كل من طرفيها أهلاً لإيقاع الفعل كالمضاربة ومثلها المعاملة والمعاقدة والمزارعة ، فالمؤاجرة للأجير معاملة ومعاقدة ، وليست كذلك للدار ، فالدار إذا أولى بالإيجار منها بالمؤاجرة . والرأي في هذا جزل نضيج ، لا سيما وأن ما جاء من المفاعلة بمعنى الأفعال قد خص بمعنى زائد ولم يذكر للمؤاجرة التي سمعت بمعنى الإيجار معنى زائد . فنحن إذا عوّلنا على القياس أخذنا بذهب الزمخشري ومن معه ، وإذا عوّلنا على السماع أخذنا باستعمال الصيغتين لكل منهما ، ويبقى اتباع القياس أليق بالمعنى .

أجّرت الدار بالتشديد :

أما (أجّرت الدار) بالتشديد فليس فيه نص معتمد ، إذ ورد في (أجّر) بالتشديد « أجّرت الطين إذا جعلته أجراً » . وقد منع الأستاذ أسعد خليل داغر في تذكرته والأستاذ العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) استعمال (أجّره الدار) بالتشديد بمعنى أجره أو أجّره . قال الأستاذ داغر : « ويقولون أجّرتني الدار بالتشديد وهو خطأ صوابه أجرتني إيجاراً أي أكراني » . فهو مؤجر وأنامستأجر . أما أجّر فلم ترد إلا بمعنى صنع الأجر . يقال أجّر الرجل أي طبخ الطين أجراً . . . والصواب ما ذهب إليه . وقد أساغ الشيخ إبراهيم اليازجي (أجّره الدار) بالتشديد فقال في رسالته (لغة الجرائد) : « ويقولون أجّرت المنزل تأجيراً أي اكتراه ، وهو عكس المعنى لأن التأجير يكون من المالك ، تقول أجّرت المنزل فاستأجره » . وقد أكد ما ذهب إليه في مجلة الضياء (٦١٢ / ١) على ما حكاه الأب البولسي في كتابه (مغالط الكتاب ومناهج الصواب) إذ عاب في المجلة قول القائل (أجّرت الدار) بالتشديد بمعنى استأجرها ، وقال : « والصواب أجّره الدار أي أكرها إياها فاستأجرها أي اكترها » . وقد أورد المعجم الكبير الذي ألف بأشراف مجمع اللغة العربية بالقاهرة (أجّره) بالتشديد ، لكنه أشار إلى أنه (مولّد) ، كما أشار الشيخ العلايلي في معجمه إلى أنه من اللهجات العامية الشائعة .

ما القول في (آمن) بالمد

ويقول الكتاب حيناً (ومنهم من لا يؤمنون بهذا القول) فيأتون بآمن على فاعل ، وليس في العربية آمن كفاعل ، وإنما هو عامي ، فأمن يؤمن كأفعل يُفعل فهو مُفعل . تقول آمن البلد إذا اطمأن فهو آمن . فإذا عدّيته بالتضعيف فقلت (أمّنته) بتشديد الميم ، ومنه ما جاء في الحديث (أمّنوا السبل) أي اجعلوها آمنة ، والسبل بضمّين جمع سبيل . وأنت تعدّيه بزيادة الهمزة فتقول أمّنته إيماناً خلاف أخفته . ومنه قوله تعالى (وآمنهم



من خوف) • وفي اللسان : « آمن فلان العدو ايماناً فآمن يأمن ، والعدو مؤمن » بفتح ما قبل آخره • وفي اللسان « واستأمنني فلان فآمنته أو منه ايماناً » • وهكذا قولك (آمنت بالله ايماناً » فهو افعالاً • وانظر الى ما جاء في المخصص لابن سيده (٨٣/١٣) : « الايمان التصديق وقد آمن وزنه أفعّل ولا يكون فاعل • قال الفارسي : لا تخلو الألف في آمن من أن تكون زائدة أو منقلبة ، وليس في القسم أن تكون أصلاً • فلا يجوز أن تكون زائدة لأنها لو كانت كذلك لكانت فاعل ، ولو كان فاعل لكان مضارعه يفاعل مثل يقاتل ويضارب في مضارع قاتل وضارب ، فلما كان مضارع آمن يؤمن دلّ ذلك على أنها غير زائدة • وإذا لم تكن زائدة كانت منقلبة ، وإذا كانت منقلبة لم يخلّ انقلابها من أن يكون عن الياء أو الواو أو عن الهمزة ، فلا يجوز أن تكون منقلبة عن الواو لأنها في موضع سكون ، وإذا كانت في موضع سكون وجب تصحيحها ولم يجوز انقلابها • وبمثل هذه الدلالة لا يجوز أن تكون منقلبة عن الياء • فإذا لم يجوز انقلابها عن الواو ولا عن الياء ثبت أنها منقلبة عن الهمزة • وانما انقلبت عنها ألفاً لوقوعها ساكنة بعد حرف مفتوح • فكما أنها إذا خفت في راس وفاس وياس انقلبت ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كذلك قلبت في نحو : آمن وأجر وآتى ، وفي الأسماء نحو : أذر وآخر وأدم • الا أن الانقلاب هنا لزمها لاجتماع الهمزتين ، والهمزتان اذا اجتمعتا في كلمة لزم الثانية فيهما القلب بحسب الحركة التي قبلها اذا كانت ساكنة نحو آمن ، أو من ، ايدن ، ايمان » •

يقول أبو علي الفارسي أن الألف التي تلي الهمزة في (آمن) ليست زائدة لأنها لو كانت كذلك لكان (آمن) على فاعل ، ولم يسمع • وهي ليست منقلبة عن واو أو ياء لأن هذين انما ينقلبان الى الألف اذا تحركا والموضع موضع سكون • قال ابن جني في كتاب التصريف : « فأما الواو والياء فمتى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً • • نحو قام وباع وأصلهما قوم وباع ، وكذلك طال وخاف وهاب والأصل طول بالضم وخوف بالكسر وهيب بالكسر ، فأبدلتا ألفين لما ذكرنا » • فلا يبقى الا أن تكون قد انقلبت عن همزة ، وانما قلب الهمزة ألفاً اذا سكنت • قال ابن جني : « متى سكنت الهمزة وانفتح ما قبلها فتخفيفها وابدالها جميعاً أن تصيرها ألفاً في اللفظ ، فالتخفيف في قولك في رأس راس ، وفي فأس فاس ، وفي اقرأ اقرأ وفي اهدأ اهدأ • والبديل في قولك آدم وآمن والأصل أ آدم وأمن فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً لاجتماع الهمزتين وسكون الثانية وانفتاح ما قبلها » •

القول في (أنس)

ويقول الكتاب حيناً (هو يؤانس من فلان ميلا اليه) أي يشعر منه بميل ، فيأتون بالفعل من صيغة فاعل ، على ما يروى لفظ ماضيه ، لأنه بعد الاعلال يصير أنس بالمد • وانما هو أفعّل لا فاعل لأن أصله أنس بهمزتين ، فالصواب في مضارعه يؤنس مثال يكرم • هذا ما أورده الشيخ ابراهيم اليازجي في رسالته (لغة الجرائد) •

والقول عندي أن ما سمع هو قولهم (أنست به أنسا) بفتحتين ضد توحشت و (أنست اليه) إذا سكنت اليه واطمأنتت . ومنه (الأنس) بالضم خلاف الوحشة . ومنه الأنيس أيضاً . ويأتي متعدية على (أنسه ايناساً) . ففي الصحاح : « والایناس خلاف الایحاش » فدل بهذا على أن (أنسه) بهذا المعنى كأفعله . وقال : « والآنيس المؤانس » فدل به على أن (أنسه) كفاعله بالمعنى نفسه . أما قولك (أنست الشيء بالمدمبمعنى أبصرته وعلمته ، كما في الأفعال لابن القوطية ، وسمعتة كما في الصحاح ، فليس فيه الا الایناس . ذلك أنه من أفعله يفعلهُ افعلا ومنه قوله تعالى : « اني أنست ناراً لعلِّي آتيكم منها بقبس - طه / ١٠ » وقوله تعالى « فان أنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافاً » وبنداراً - النساء / ٥ » . قال الامام البيضاوي في تفسير قوله تعالى : « اني أنست ناراً » وقيل الایناس ابصار ما يؤنس به ، فأتى بالایناس اشارة الى أن المصدر هو الافعال . وجاء في الحديث : « ألم تر الجن وابلاسها ويأسها من بعد ايناسها » قال ابن الأثير في النهاية : « أي أنها يُست مما كانت تعرفه وتدركه من استراق السمع » فأورد الایناس بمعنى المعرفة والعلم .

القول في آسى وأخى

آسى على فاعلٍ وأصله أ أسى بهمة مفتوحة بعدها ألف (فاعلٍ) ، ومضارعه (يؤاسي) بضم أوله على يُفَاعِل . وكذلك (أخى) فان مضارعه يؤاخي ، والمصدر المؤاساة والمؤاخاة . وقد شاع على الألسنة قولهم (المؤاساة) بالواو بدلا من الهمزة ، فمنع ذلك بعضهم . قال صاحب الصحاح « وآسيته بمالي مؤاساة أي جعلته أسوتي فيه ، وآسيته لغة ضعيفة فيه » . وقال أيضاً : « وقد آزيتة إذا حاذيته ولا تقل وآزيتة » وجاء في درة الغواص للحريري أبي القاسم : « وأما آياس فهو عند المحققين مصدر آسته أعطيته والاسم منه الأوس الذي اشتقت منه المؤاساة » فأتى بالمؤاساة بالواو ، وعقب عليه الخفاجي أحمد شهاب الدين شارح الدرّة فقال : « وقوله اشتقوا منه المؤاساة فيه أن مادة أوس من الأجوف والمؤاساة معتلة اللام فهما أصلان مختلفان . وأيضاً المؤاساة بالواو وان جوّزت على قلة خطأ عند المصنف والصواب المؤاساة بالهمزة » .

أقول أجاز ابن جني قولك (أواسيه) بالواو في كتابه الخصائص (١٨٧/١) فقال : آسيت الرجل فأنا أواسيه وأخيته فأنا أواخيه » وعلل ذلك فقال : « اجتمعت الهمزتان فقلبت الثانية واواً لانضمام ما قبلها . . . أصله أ أسوُك ، بهمة مضمومة بعدها مد ، وسين مكسورة بعدها واو مضمومة ، لأنه أفاعلك من الأسوة ، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد الكسرة ، وكذلك أواخيك وأصله أ أخوُك بكسر الخاء وضم الواو من الأخوة » وأردف : « وأما . . . تغيير الهمزة بقلبها واواً فالقول فيه أنه اجتمعت في كلمة واحدة همزتان غير عينين ، الأولى منهما مضمومة والثانية مفتوحة ، وكلتاها حشو غير طرف ، فاستثقل ذلك فقلبت الثانية على حركة ما قبلها وهي الضمة واواً . . » .

ومن ثم ترى أن في قولك (المواساة) بالواو وجهاً صالحاً ومذهباً متقبلاً ، وجرى ذلك في شعر معتمد ، كما جرى في كلام الفصحاء . ففي شرح الحماسة للمرزوقي (ص/٤٠٤) :
« قال محمد بن عبد الله الأزدي :

ولكن أواسيه وأنسى ذنوبه لترجعه يوماً الي الرواجع

قوله أواسيه أي أجعله أسوة نفسي فأقاسمه مالي وملكي . يقول : لكن أتناسي ذنوبه وهفواته وأتغابي جرائمه وزلاته ، وأحسن' التأتي في أثناء ذلك لمواساته » .
أقول أورد الشاعر الأزدي (أواسيه) بالواو لأنها لغة اليمن ، وقد جروا على ذلك ، وأقره المرزوقي واستحسنه . وجاء في المصباح : « ويجوز ابدال الهمزة واواً في لغة اليمن فيقال أواسيه » .

وجاءت (المواساة) بالواو في الحديث . قال ابن الأثير في النهاية : « وقد تكرر ذكر الأسوة والمواساة في الحديث ، والأسوة بكسر الهمزة وضمها القدوة ، والمواساة المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق ، وأصلها الهمزة فقلبت واواً تخفيفاً » .

فالمواساة في الأمر تعني المساواة فيه ، وهي ترد من ثم ، في ما يسر وما يحزن على السواء . فقد جاء في لطائف اللطف لأبي منصور النيسابوري الثعالبي قول علي بن الجهم « ان واسيناكم ساويناكم » وقال دعبل الخزاعي :

انّ أولى البرايا أن تواسيه عند المسرة من واساك في الحزن

القول في تعدية المفاعلة

لا شك أن الأصل فيما جاء من المفاعلة للمشاركة فعلاً ، وأصله الثلاثي لازم ، أن يتعدى الى مفعول واحد كجالسك وكرامك وساهره وماشاه وجاراه وسائره وفاخره ونازله من جلس وكرم وسهر ومشى وجرى وسار وفخر ونزل ، وقد ذهب ابن هشام في مغني اللبيب (١١٣/٢) في باب الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر ، الى أن ألف المفاعلة من هذه الأمور ، اذ قال : « الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر أحدها همزة أفعل نحو أذهبتم طيبتكم . الآية : الثاني : ألف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيت وسائرت » . ويغلب هذا أيضاً فيما كان فعله الثلاثي متعدياً الى واحد ، اذ تتعدى المفاعلة فيه الى مفعول واحد أيضاً كضارب وقاتل وشارك وصارع من ضربه وقتله وشركه وصرعه .

واقعد تتعدى المفاعلة الى اثنين ويكون أصلها الثلاثي متعدياً الى واحد كما يجري في المفاعلة التي يوقع فيها كل من الطرفين أصل الفعل على مفعول ، بدلا من أن يوقع كل منهما أصل الفعل على صاحبه . ومن ذلك (نازعته الأمر) . ففي نهج البلاغة :
« وأجمعوا على منازعتي أمراً هو لي - ١٠٣/٢ » وفي الأساس (نازعه الكلام) .

ومنه (ناقشته الحساب) . فعن عائشة رضي الله عنها : « من نوقش الحساب عذب » وهو من ناقشه الحساب ، وقد حكاه الزمخشري في الأساس .

ومنه (قاسمه الأمر) • ففي الصحاح : « قاسمه المال وتقاسماه واقتسماه بينهما » .
ومنه (جاذبه الحديث) • ففي الصحاح : « وجاذبته الشيء اذا نازعته » • وفي
الأساس « وجاذبه الثوب وتجاوز به » •

ومنه (شاطره الربح) ، ففي الصحاح : « وشاطرت فلانا مالي اذا ناصفته » •
ومنه (نافسه الأمر) • قال الشاعر :

وان قريشاً مهلك من أطاعها تنافس دنيا قد أحمر انصرامها

فقول الشاعر (تنافس دنيا) على معنى (تنافس في دنيا) كما في اللسان •
فصح بذلك (نافسه دنيا) كنافسه في دنيا • وجاء (تنافسوه) ففي اللسان : « وتنافسنا
ذلك الأمر وتنافسنا فيه » • وفي الحديث : أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما
بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها وتهلككم كما أهلكتهم » •

على أن من هذه المفاعلة التي تتعدى الى اثنين ما أصله الثلاثي لازم • ومن ذلك
(ساقطه الحديث) • ففي الافصح : « ساقطه الحديث سقاطاً ومساقطة اذا سقط منه اليك
ومنك اليه » •

الحذف والايصال في المفاعلة

قصد النحاة بالحذف والايصال حذف الجار وايصال العامل الى المجرور ليباشره ،
دون ما حاجة الى صلة من حرف فاذا كان الفعل العامل يباشر مفعولاً واحداً ويصل الى
متعلقه بجار ثم حذف الجار ، أصبح يباشر مفعولاً آخر الى مفعوله الأول • وقد مثلوا
لذلك بقوله تعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجلاً لأعراف / ١٥٤ » فقد قيل أن الأصل
فيه (اختار موسى من قومه سبعين رجلاً) ثم حذف الجار فانتصب (قومه) وأصبح الفعل
متعدياً الى مفعولين ، بعد أن كان متعدياً الى واحد • وقالوا ان ذلك موقوف على السماع
اذ يقتصر فيه على المسموع ، عند الأكثرين • ومنه قولهم (استغفر الله ذنباً) والأصل فيه
(من ذنب) ، وقولهم (أمرتك الخير) والأصل فيه (أمرتك بالخير) • قال سيبويه في الكتاب :
« وليس استغفر الله ذنباً ، وأمرتك الخير ، كثيراً في كلامهم جميعاً ، وانما يتكلم به بعض
العرب • وليس كل ما كان متعدياً من الفعل بحرف جر جاز حذفه ، الا ما كان مسموعاً » •
وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٥١ / ٨) : « وهذا الحذف وان كان ليس بقياس ، ولكن
لا بد من قبوله لأنك انما تنطق به وتحذني في جميع ذلك ، أمثلتهم ، ولا تقيس عليه » •
فهل في أفعال المفاعلة ما يتعدى الى مفعولين بحذف الجار ، وأصله التعدي الى مفعول
واحد ؟

أقول مر بنا قولهم (ناقشه الحساب) فانك تقول فيه (ناقشه في الحساب) أيضاً ،
وهما بمعنى • ففي الأساس : « وناقشه الحساب وفي الحساب » ، فاذا كان الأصل ها هنا
تعدية المفاعلة الى مفعول واحد ، وأنها عدت الى اثنين بحذف الجار ، فقد صح بذلك أن
قولك (ناقشه الحساب) من قبيل الحذف والايصال • ومما يدل على أن الأصل فيه

التعددية الى واحد اكتفاء بعض المعاجم بالقول « وناقشته مناقشة استقصيت في حسابه » ، دون التصريح بتعديته الى المفعول الثاني ، كما فعل صاحب المصباح . وقد ابتدأ الصحاح بالقول « والمناقشة الاستقصاء في الحساب » ثم أورد الحديث « من نوقش الحساب عذب » ، فدل به على جواز تعديته الى اثنين . ولاننسر أن الأصل في المفاعلة التي هي للمشاركة عامة أن تتعدى الى واحد .

كما مر بنا قولهم (نافسه الأمر) و (نافسه فيه) وأن الأصل نافسه فيه ، وهما بمعنى ، فثبت بهذا أنه على الحذف والايصال .

وثمة (نازعه الأمر) و (نازعه فيه) ، وليساهما بمعنى عند التحقيق . فنازعه الأمر على معنى مجاذبة الشيء ، وإذا جاذب خالد صاحبه شيئاً فقد حاول كل جذب الشيء اليه ، وكذلك نازعه الأمر . ولا تقتضي المجاذبة هنا أو المنازعة مخاصمة أو عداوة بالضرورة . فانظر الى قول الزمخشري في الأساس « ونازعه الكلام . . والفرس ينازع فارسه العنان ، ونازعهني بنانه : صافعني » فليس في أي صورة من هذه الصور مخاصمة أو معاداة . وفي النهاية : « ومنه الحديث : مالي أنازع القرآن أي أجاذب في قراءته كأنهم جهروا بالقراءة خلفه فشغلوه » أي أنه نازعههم قراءة القرآن حين جهروا به فجاذبوه القراءة .

فاذا عرفنا أن (نزع) في الأصل بمعنى (جذب) . قال الزمخشري في الأساس : « نزع من يده : جذبه وانتزعه . . ونزع الدلو من البئر . . ونازعه الثوب : جاذبه » . أقول اذا عرفنا أن (نزع) بمعنى جذب أصلاً فقد اتضح بهذا أن (نازعه الكلام) بتعددية المفاعلة الى مفعولين ، هو الأصل كجاذبه اياه . فقد جاء في الأساس « ونازعه الكلام » كما جاء فيه « وتجادبوا أطراف الكلام » . وفي الصحاح : « وجاذبته الشيء اذا نازعته اياه » فهما بمعنى . وكذلك تنازعهو كتجادبوه وتبادلوه وتقاسموه . ففي الأساس : « وتنازعوا الكأس تماطلوها » . وجاء في كتاب كليله ودمنة (في باب عرض الكتاب) : « ويكون مثل أصغر الاخوة الثلاثة الذين خلف لهم أبوه المالك الكثير ، فتنازعوه بينهم ، فأما الكبيران فانهما أسرعاً في اتلافه وانفاقه في غير وجهه . وأما الصغير فانه عندما نظر الى ما صار اليه أخواه . . أقبل على نفسه يشاورها . . » . فقوليه (تنازعوه بينهم) بمعنى تناولوه وتقاسموه .

أما (نازعه فيه) فان له شأناً آخر . قال صاحب الأساس : « نازعته في كذا : خاصمته ، منازعة ونزاعاً » فنازعه فيه على معنى خاصمه فيه وقد يتجاوز هذا المعنى الى عاداه . وهذا المعنى مجاز من معنى المجاذبة الذي هو الأصل . فقولك (نازعه الأمر) جاء على الأصل ، فليس هو اذاً على الحذف والايصال . أما (نازعه فيه) فقد جاء على معنى (المخاصمة أو المعاداة) فحمل عليها حين ضممت معناها .

وقد عاب النقاد قول الكتاب (واني لأشاركك أحزانك) بحذف الجار وتعددية (المشاركة) الى مفعولين حملاً على (المشاركة) فهل هذا صحيح ؟ أقول ان حذف الجار هنا من قبيل الحذف والايصال اذا صح ، لكنه ليس صحيحاً لأن حذف الجار سماع وليس قياساً ، كما تقدم ، فليس

حمل المشاركة على المشاطرة سائناً أو مستقيماً، فإذا أخذت به كنت أخذاً بفاسد . فقولك :
(شاركت في كذا) يعني أنك شريك فيه ، تقول أنا شريكك فيما عراك من هذه النائبة
وفما نالك وفما ضربك وفما دهاك ، كما قال الهمداني في ألفاظه الكتابية . وتقول
بمعناه : أشاركك فيما عراك ونابك وفما ضربك ودهاك . قال الشاعر :

إذا أنت لم تشرك رفيقك في الذي يكون قليلا لم تشاركه في الفضل
وهو من أبيات ديوان الحماسة .

ولكن جاء في المقامة الشيرازية لأبي الفضل بدیع الزمان الهمداني : « قد أرضعتك
ثدي حرته ، وشاركتك عنان عصمته » ، فهل يعول على هذا في تعدية المشاركة الى
مفعولين إذا صح أنه نص معتمد ؟ أقول لا يعول على هذا ، وقد يكون الهمداني قد دُفع
اليه قصد المزاجية بين (ثدي حرته) و (عنان عصمته) واحكام السجع ، وقد أجاز
الأئمة للشاعر والساجع ما لم يجيزوه للناسخ . قال ابن جني : « فان صح عندك أن العرب لم
ينطق بقياسك أنت ، كنت على ما أجمعوا عليه البتة » وأردف : « وأعددت ما كان قياسك
أذاك اليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة ، لأنه على قياس كلامهم ، بذلك
وصى أبو الحسن - الخصائص - ١/١٣٢ » . وقال الامام ابن بري في كتابه (اللباب في الرد
على ابن الخشاب) منتصراً لأبي محمد القاسم الحريري صاحب المقامات : « اعلم أن للسجع
ضرورة الشعر وأن له وزناً أيضاً هي ضرورة الوزن في الشعر ، في الزيادة والنقصان
والابدال . . » .

ومرّ بنا (قاسمه الأمر) . ففي اللسان : « وقاسمته المال أخذت منه قسمك وأخذ
قسمه . وقسيمك الذي يقاسمك أرضاً أو داراً أو مالا بينك وبينه . . وهذا قسيم هذا
شطره » فقد أشار الى أن (القسيم) قد يكون بمعنى المقاسم وأوضحه فقال : « وقسيم
فمیل بمعنى مقاسم مفاعل كالسمير والجليس والزميل » وقد يكون بمعنى المقسوم ، كما
هو جلي في قوله « وهذا قسيم هذا شطره » فالفعل هنا بمعنى المفعول . وقد تضمن
النص تعدّي (المقاسمة) الى مفعولين ، قال الشاعر :

أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا تعالي أقاسمك الهموم تعالي
وقالت امرأة من بني شيبان :

وقالوا ماجداً منكم فقلنا كذاك الرميح يكلف بالكريم
بعين أباغٍ قاسمنا المنايا فكان قسيمها خير القسيم

قال المرزوقي في شرح الحماسة : « كأنه كان للمنايا نصيب فيهم فقامتهم على
نصيبها ، فوقع اليها خير النصيب . والمعنى اختارت منهم الأمثل فالأمثل وغادرت الفل
منهم والمسترذل . وقوله : قسيم ، في معنى مقسوم ، وقد يكون القسيم المقاسم . . »
وأردف : « وقاسم يقتضي مفعولاً آخر كأنه قال قاسمنا المنايا الناس أو الأصحاب . وقوله
قسيمها كقولك نصيبها ، وخير القسيم خير الأنصاء - ٨٨٢ » .

فقد أوضح المرزوقي أن قول الشاعر (قاسمنا المنايا) انما جاء على حذف المفعول الثاني ، لأن الأصل (قاسمنا المنايا الناسَ أو الأصحاب) . أما قول المرزوقي (فقاسمَهم على نصيبها) أي قاسمت المنايا الناس على نصيبها ، فلا ينقض ما قلناه من تعدي (المقاسمة) الى مفعولين . فعبّر بقوله (قاسمَهم على نصيبها) أن المقاسمة قد جرت بين المنايا والناس على نصيبها ، فقد ساق (المقاسمة) على أنها ماقادة في القسمة قد جرت على هذا النصيب فأغنى ذلك عن نصب المفعول . وقال الشاعر :

وقاسمني دهرى بني بشطره فلما تقضى شطره عاد في شطري

فقال المرزوقي : « ومعنى بشطره كأن الدهر ادعى أنه قسيمه في بنيه وأن له منهم الشطر وهو النصف ، فقاسمه على ذلك ، فلما استوفى حظه أقبل يأخذ من نصيبه الذي كان أقر له به وساهمه عليه » . فقد رأيت أن المرزوقي قد عاد الى استعمال (قاسمه عليه) وأشار من جانب خفي الى العقد الذي تصوره بين الشاعر ودهره حول اقتسام البنين بقوله : « فلما استوفى حظه أقبل يأخذ من نصيبه الذي كان قد أقر له به ، وساهمه عليه » . وتقول (قارع القوم على كذا وتقارعوا واقترعوا) اذا قاسموا وتقاسموا واقتسموا بالقرعة ، أي تماقدوا فاتفقوا على تعيين أسهمهم وأنصبتهم بالقرعة . وقد تكون المقاسمة وجهاً من وجوه المقارنة والمساهمة .

وهل يصح قولك (قاسمه في كذا) ؟ أقول انما يصح (قاسمه في كذا) على حذف المفعول أيضاً ، اذا كان في الكلام ما يغني عن ذكره . فانظر الى ما جاء في مقدمة كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه لأبي الحسن القاضي الجرجاني : « وما عقوق الوالد البر ، وقطيعة الأخ المشفق ، بأشنع ذكراً ، ولا أقبح وسماً من عقوق من ناسبك الى أكرم آبائك ، وشاركتك في أفخر أنسابك ، وقاسمك في أزين أوصافك ، ومث اليك بما هو حظك من الترف وذريعتك الى الفخر . . » . فقله (وقاسمك في أزين أوصافك) انما يصح على حذف المفعول ، كأن يكون تقدير الكلام (وقاسمك نصيبك أو حظك في أزين أوصافك) .

أما (ساهمه) فالأصل في معناه (قارعه) . ففي اللسان « استهم الرجلان تقارعا ، وساهم القوم فسهمهم سهماً قارعههم فقرعههم ، واستهموا اقترعوا وتساهموا تقارعوا » . واذا كان من معاني المقارعة المضاربة بالسلاح ، فان منها المغالبة في القرعة ، والقرعة بالضم السهم والنصيب ، والقاء القرعة عمل يتعين به سهم الانسان ونصيبه .

وتقول من ذلك أسهمت لنفسي في كذا اذا جعلت لها نصيباً فيه ، كما في الأفعال لابن القوطية ، فأسهمت في كذا اذا شاركت .

وهكذا انتهت (المساهمة) الى معنى المشاركة . قال زهير بن أبي سلمى :

أيا ثابت ساهمت في العزم أهله فرأيك محمود وعهدك دائم

وقد أنكر بعضهم ذلك ومنهم أحمد العوامري عضو المجمع القاهري ومحمد محمود البزم الشاعر اللغوي الدمشقي ، رحمهما الله. قال الأستاذ البزم في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق : « ساهمت بمعنى قارعت ، وهي قريبة بمعناها مردودة بلزومها ، وهي متعدية . عدد شهري تموز وآب سنة ١٩٤٤/٣٦٨ » . أقول إذا قال الكتاب (ساهمت في كذا) فليس هو على اللزوم ، وإنما هو على حذف المفعول لظهور معناه . وإنك لتقول (ساهمت في كذا) كما تقول شاركت في كذا ، والقاعدة أن المحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليه كان بمنزلة المفعول ، كما يقول ابن جني في الخصائص . ومعنى المشاركة في المساهمة قائم ، على كل حال ، كما رأيت ، وعليه النصوص وكلام الفصحاء . ففي النهاية لابن الأثير (مادة شدد) : « يريد أن القوي من الغزاة يساهم الضعيف فيما يكسبه من الغنيمة » وفيها أيضاً (مادة أسأ) : « والمواساة المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق » .

وجاء في كتاب الامتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي : « وقد ساهمتك في جمع ما وقرته في أدني من ألوان الشكوى ، بالجزع والترجع والاستفطاع والتوجع » . وقال ابن منظور في مقدمة معجمه (لسان العرب) : « فاستخرت الله سبحانه وتعالى في جمع هذا الكتاب المبارك الذي لا يساهم في سعة فضله ولا يشارك » . وفي مقدمة كتاب الوساطة بين المتنبئ وخصومه لأبي الحسن القاضي الجرجاني قوله : « وأهل النقص رجلا : رجل أتاه التقصير من قبله وقعد به عن الكمال اختياره ، فهو يساهم الفضلاء بطبعه ويحنو على الفضل بقدر سهمه ، وآخر رأى النقص ممتزجاً بخلقه » .

أما (التساهم) فقد جاء بمعنى التقاسم . قال الحكم الحُضري :

تساهم ثوبها ففي الدرع رادة وفي المرط لفتاوان ردفهما عبل

قال المرزوقي في شرح الحماسة (ص ١٣١٧) : « تساهم تقاسم ، ولذلك قيل سُهْمَة فلان بالضمّة من هذا كذا ، أي قسمته ونصيبه » . وانقسم جسم هذه المرأة بين درعها وازارها ، ففي درعها بدن ناعم وخصر دقيق ، وفي مرطها فخذان غليظان عليهما ردف ضخّم . والرادة الناعمة واللفقاء الكثيرة اللحم » .

أراد الشاعر أن ثوبي المرأة قد تساهما أو تقاسما جسمها ، فكان نصيب الدرع منهما بدنًا ناعمًا وخصرًا دقيقًا ، وكان نصيب المرط منهما ، وهو الكساء من صوف أو خز ، فخذين مكتنزين ردفهما ضخّم سمين . وقد أورد الزمخشري في الأساس هذا البيت فقال : « وتساهموا الشيء تقاسموه » .

وقال ابن جني في الخصائص (٦٨/١) : « وهو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفهاء و... التأمل له » . وجاء في اللسان (مادة عدد) : « تساهموا بينهم » .

على أن في قولك (ساهمه في كذا) إذا شاركه و (تساهماه) إذا تقاسماه نظراً ، ذلك أنه إذا كان (فاعل) متعدياً إلى مفعول واحد نحو (ضاربه) ، جاء (تفاعل) لازماً

بلا مفعول صريح نحو (تضاربا) • وإذا كان متعدياً الى مفعولين نحو (جاذبته الثوب) ، جاء (تفاعل) بمفعول واحد ، نحو (تجاذبا الثوب) • فكيف أتى (ساهمته في كذا) متعدياً الى مفعول واحد ، وجاء (تساهماه) متعدياً الى مفعول واحد أيضاً ؟ والأصل أن يأتي (تساهماه) بمفعول واحد من (ساهمه الشيء) بمفعولين ، كما جاء تقاسماه من قاسمه الشيء ، ولم يسمع (ساهمه الشيء) ، وإنما هو (ساهمه في الشيء) ! وسبب ذلك وعلته عندي أن (المساهمة) ليست أصلاً في معنى المشاركة وإنما تدرج معناها إليها ، وكذلك (التساهم) ليس أصلاً في معنى التقاسم وإنما تدرج معناه إليه • ولو كان (التساهم) بمعناه هذا وهو التقاسم أصلاً لكانت (المساهمة) بمعنى المقاسمة ، وليست كذلك ، وإنما هي المشاركة ، فتأمل •

ولكن هل تقول (ساهمته في كذا) بمعنى شاركته فيه (فتساهمنا فيه) إذا اشتركنا فيه أو تشاركنا ؟ •

أقول جاء في (كتاب فضل هاشم على عبد شمس) للجاحظ ، في حديثه عن حلف الفضول : « فكان هذا الحلف في بني هاشم وبني المطلب وبني أسد بن عبد العزى وبني زهرة وبني تيم بن مرة • تعاقدوا في دار عبدالله بن جدعان في شهر حرام قياماً ، يتماسحون بأكفهم صعداً ليكونن مع المظلوم حتى يؤدوا إليه حقه ، ما بل بحر صوفه • وفي التآسي في المعاش والتساهم بالمال » ، فعدى التساهم كما يتعدى التآسي • ففي القاموس « وآسأه بماله مواساة أناله منه » أي أشركه فيه • فالتآسي في المعاش الاشتراك فيه ، وكذلك التساهم بالمال • فانظر الى ما جاء في النهاية لابن الأثير : « والمواساة المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق » • وإذا كانت المواساة مشاركة ومساهمة في المعاش ، فالتآسي والتساهم اشتراك فيه •

وقد حضر الرسول ﷺ هذا الحلف وقال فيه : « لقد شهدت مع عمومتي حلفاً في دار عبدالله بن جدعان ما أحب أن لي به حمراً نعمة ، ولو دعيت اليه في الاسلام لأجبت » •



وبعد فهذا ما اتفق لنا من البحث في باب المفاعلة من أفعال المشاركة ، ان من حيث بنيته اللفظية أم من حيث استعماله في وجوه التعبير المختلفة ، مما يلتبس على الكتاب موضعه • ولم نخلد في ذلك الى سائح خاطر أو نزوة فكر بل عمدنا الى النظر والمقابلة والموازنة التماساً للصواب وتحريراً للمراد ، وحرصاً على ألا يغمض منه شيء على القراء أو يستر عنهم ، وتوطئة لانقياد ما تصعب منه وامكان ما امتنع •

ونرجو ألا يكون قد قصر سعينا عن تحري الحق في هذا السبيل ، وان عز مطلبه واشتد ادراكه • وحسبنا أننا دللنا على مناج البحث وأرينا موضوعه ليعرف وجه مطلبه والوقوع عليه فتخف الكلفة في الكشف عن غامضه ، ومن الله العون •